

أخلاقيات وتنظيم الذكاء الاصطناعي

إعداد الطالبة:

حنين احمد بالعبيد

الرقم الأكاديمي

٢٤٣٠٠١٨٦٧

المشرف الثاني

المشرف الرئيسي

العام الجامعي

٢٠٢٥م / ١٤٤٦هـ

قائمة المحتويات

١	الفصل الأول: الإطار العام للبحث
٢	المقدمة:
٣	مشكلة الدراسة:
٤	أهمية الدراسة:
٤	الأهمية العلمية:
٤	الأهمية العملية:
٥	اهداف الدراسة:
٥	تساؤلات الدراسة:
٦	فروض الدراسة:
٦	النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث:
٩	الفصل الثاني: الدراسات السابقة
١٠	المقدمة:
١٠	الدراسات السابقة:
١٦	مناقشة نتائج الدراسات السابقة:
٢٢	قائمة المراجع

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

المقدمة:

في ظل التطور التكنولوجي السريع، أصبح الذكاء الاصطناعي (AI) أحد المحركات الرئيسية للتحويلات الرقمية في مختلف المجالات، بما في ذلك القانون الرقمي إن تأثيرات الذكاء الاصطناعي لا تقتصر على الجوانب التقنية فحسب، بل تمتد إلى الأبعاد القانونية والأخلاقية التي تتطلب تنظيمًا دقيقًا لضمان الاستخدام الآمن والعادل لهذه التقنيات فمع تزايد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات، سواء في الأنظمة القضائية أو العقود الذكية أو حتى في مجال الأمن السيبراني، تبرز الحاجة إلى إطار قانوني وأخلاقي يضمن حقوق الأفراد ويحميهم من الانتهاكات المحتملة، مثل التحيز الخوارزمي، وانتهاك الخصوصية، والمسؤولية القانونية عن الأخطاء الناتجة عن استخدام هذه الأنظمة. (يوسف، ٢٠٢٤، ٢٢٩)

إن دراسة أخلاقيات وتنظيم الذكاء الاصطناعي في سياق القانون الرقمي تعد من الموضوعات الحيوية في العصر الحديث، حيث يتجاوز الذكاء الاصطناعي مجرد كونه أداة تقنية ليصبح طرفًا فاعلاً في القرارات القانونية والإدارية هذه الدراسة تهدف إلى تحليل التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على القواعد القانونية التقليدية، ومدى كفاية التشريعات الحالية لاستيعاب التطورات المتسارعة في هذا المجال كما تستعرض مدى توافق الذكاء الاصطناعي مع المبادئ القانونية الأساسية، مثل العدالة والمساءلة والشفافية، وما إذا كانت هناك حاجة إلى إعادة صياغة القوانين لتتماشى مع متطلبات العصر الرقمي. (محمد، ٢٠٢٣، ١٦٣)

والجديد الذي تقدمه هذه الدراسة يكمن في تناولها للعلاقة التفاعلية بين أخلاقيات الذكاء الاصطناعي والأطر التنظيمية القانونية من منظور القانون الرقمي، مع التركيز على النماذج التشريعية الحديثة في العالم ومدى قابليتها للتطبيق في البيئات القانونية المختلفة كما تناقش الدراسة الحلول الممكنة لسد الفجوات القانونية القائمة، واقتراح سياسات تنظيمية تتسم بالمرونة لمواكبة التقدم التقني دون الإضرار بالحقوق الأساسية للأفراد والمجتمع إن معالجة هذه القضايا تمثل خطوة ضرورية لضمان أن يسهم الذكاء

الاصطناعي في تعزيز العدالة وسيادة القانون، بدلاً من أن يكون أداة لعدم المساواة أو إساءة الاستخدام.
(عثمان، ٢٠٢٢، ٣٣)

مشكلة الدراسة:

يُعد الذكاء الاصطناعي من أبرز الابتكارات التقنية التي أحدثت تحولاً جوهرياً في مختلف المجالات، بما في ذلك القانون الرقمي، حيث أصبحت الأنظمة الذكية تُستخدم في عمليات اتخاذ القرار، والتحليل القانوني، وإدارة البيانات الضخمة، وتقديم المشورة القانونية غير أن هذا التطور السريع يثير العديد من التحديات الأخلاقية والقانونية، مما يستدعي تطوير أطر تنظيمية تكفل الاستخدام المسؤول لهذه التقنيات فمع تزايد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي، برزت قضايا مثل التحيز الخوارزمي، والمسؤولية القانونية عن الأخطاء الناتجة عن القرارات المؤتمتة، ومدى شفافية هذه الأنظمة، وما إذا كانت تلتزم بالمبادئ الأساسية للقانون مثل العدالة والمساواة وحماية الخصوصية هذه الإشكاليات تفرض تساؤلاً جوهرياً حول مدى كفاية التشريعات الحالية في القانون الرقمي لمواكبة التطورات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي، وما إذا كانت هناك حاجة إلى تبني سياسات جديدة لضبط وتنظيم هذه التكنولوجيا بما يحقق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق، ومن هنا ينبثق السؤال الرئيسي للدراسة: إلى أي مدى تعد الأطر القانونية الحالية في القانون الرقمي كافية لتنظيم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وضمان استخدامه بطريقة عادلة وشفافة ومسؤولة؟

أهمية الدراسة:

تنقسم أهمية الدراسة الى ما يلي:

الأهمية العلمية:

إن دراسة أخلاقيات وتنظيم الذكاء الاصطناعي من منظور القانون الرقمي تكتسب أهمية علمية بالغة، نظرًا لما يطرحه الذكاء الاصطناعي من تحديات قانونية وأخلاقية غير مسبوقة فهذه الدراسة تُسهم في تطوير الفهم القانوني للتقنيات الذكية، من خلال تحليل مدى توافق التشريعات الحالية مع طبيعة الذكاء الاصطناعي، واستكشاف الفجوات القانونية التي قد تسمح بحدوث انتهاكات أو إساءة استخدام لهذه الأنظمة كما تساعد الدراسة على تحديد المبادئ القانونية والأخلاقية التي يجب أن توجه تصميم واستخدام الذكاء الاصطناعي، مما يثري النقاش الأكاديمي حول دور القانون الرقمي في مواجهة التحديات التقنية الحديثة.

كما توفر الدراسة إطارًا نظريًا متكاملًا لدراسة العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والأطر التشريعية، مما يتيح للباحثين والمهتمين في مجال القانون الرقمي فهم طبيعة المخاطر والفرص التي تتطوي عليها هذه التكنولوجيا من خلال مراجعة القوانين المعمول بها حاليًا في مختلف الأنظمة القانونية، تساهم الدراسة في توضيح مدى الحاجة إلى تحديث القوانين القائمة أو صياغة تشريعات جديدة تتلاءم مع طبيعة الذكاء الاصطناعي وتحدياته المتجددة.

الأهمية العملية:

من الناحية العملية، تُعد هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة لصانعي السياسات والمشرعين، حيث توفر رؤية قانونية تساعد في تطوير أطر تنظيمية تضمن الاستخدام الأخلاقي والمسؤول للذكاء الاصطناعي فالنتائج التي ستتوصل إليها الدراسة يمكن أن تُسهم في اقتراح سياسات قانونية أكثر تطورًا، من شأنها تعزيز الشفافية والمساءلة في استخدام الأنظمة الذكية، وحماية الأفراد من المخاطر المحتملة مثل القرارات

الخاطئة أو التحيز الخوارزمي كما تُمكن هذه الدراسة الجهات الرقابية من فهم أفضل للحدود القانونية التي يجب أن تُفرض على الذكاء الاصطناعي لضمان عدم تعارضه مع الحقوق الأساسية للمجتمع.

كما تكتسب الدراسة أهمية تطبيقية بالنسبة للممارسين القانونيين والشركات التقنية، إذ يمكن أن توفر إرشادات واضحة حول كيفية الامتثال للمعايير الأخلاقية والقانونية عند تطوير أو استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي كما تساعد في توعية المؤسسات بضرورة تبني مبادئ الحوكمة المسؤولة، بما يضمن أن يكون الذكاء الاصطناعي أداة تعزز العدالة والشفافية، بدلاً من أن يكون وسيلة غير خاضعة للرقابة قد تؤدي إلى تهديد الحقوق والحريات الأساسية.

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الي ما يلي:

١. تحليل مدى كفاية الأطر القانونية الحالية في القانون الرقمي لتنظيم الذكاء الاصطناعي، وتحديد الثغرات التشريعية التي قد تؤدي إلى مشكلات أخلاقية أو قانونية.
٢. دراسة التحديات الأخلاقية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي.
٣. استعراض التجارب الدولية في تنظيم الذكاء الاصطناعي، وتقييمها.
٤. اقتراح سياسات قانونية وإصلاحات تشريعية تساهم في تطوير تنظيم الذكاء الاصطناعي.

تساؤلات الدراسة:

وينطلق من التساؤل الرئيسي للدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

١. إلى أي مدى تعد التشريعات الحالية في القانون الرقمي كافية لتنظيم الذكاء الاصطناعي والحد من مخاطره القانونية والأخلاقية؟
٢. ما أبرز التحديات الأخلاقية التي يثيرها استخدام الذكاء الاصطناعي؟

٣. ما هي أبرز النماذج التشريعية الدولية لتنظيم الذكاء الاصطناعي؟

٤. ما الإصلاحات التشريعية والسياسات القانونية التي يمكن تبنيها؟

فروض الدراسة:

١. توجد علاقة ارتباطية بين كفاية التشريعات القانونية في القانون الرقمي وقدرتها على تنظيم الذكاء الاصطناعي وضمان الاستخدام الأخلاقي والمسؤول له.
٢. توجد علاقة ارتباطية بين غياب الأطر القانونية الواضحة وزيادة المشكلات الأخلاقية الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، مثل التحيز الخوارزمي وانتهاك الخصوصية.
٣. توجد علاقة ارتباطية بين تبني النماذج التشريعية الدولية لتنظيم الذكاء الاصطناعي ومدى فاعلية هذه القوانين في تحقيق العدالة والشفافية في استخدام التقنيات الذكية.
٤. توجد علاقة ارتباطية بين تطوير سياسات قانونية أكثر مرونة وشمولية وبين تقليل المخاطر القانونية والأخلاقية الناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في القانون الرقمي.

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث:

تعتمد هذه الدراسة على نظرية الحوكمة القانونية للتكنولوجيا باعتبارها الإطار العلمي الأكثر ملاءمة لفهم العلاقة بين القانون الرقمي وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي هذه النظرية تركز على كيفية تنظيم التكنولوجيا الحديثة من خلال القوانين والسياسات لضمان تحقيق المصلحة العامة وتقليل المخاطر المحتملة وتهدف إلى وضع قواعد تنظيمية تواكب التطورات السريعة في مجال الذكاء الاصطناعي، بحيث يتم تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار التكنولوجي وحماية الحقوق الأساسية للأفراد والمجتمع من خلال هذه النظرية، تسعى الدراسة إلى تحليل مدى فاعلية الأطر القانونية الحالية ومدى حاجتها إلى تعديلات لضمان تنظيم أكثر كفاءة لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي. (عبدالحافظ، ٢٠٢٣، ٥٩٧)

إحدى الركائز الأساسية لهذه النظرية هي أن القانون يجب أن يكون تكيفيًا واستباقيًا وليس مجرد رد فعل على المشاكل الناشئة فالذكاء الاصطناعي يتطور بوتيرة أسرع من قدرة القوانين التقليدية على مواكبته، مما يستدعي وضع أطر قانونية مرنة تسمح بالتعامل مع التحديات المستقبلية وهذا يتطلب مراجعة مستمرة للتشريعات وإعادة تقييمها بناءً على المعطيات التقنية الجديدة ومن هذا المنطلق، فإن الدراسة تستند إلى فكرة أن الأطر التنظيمية يجب أن تكون ديناميكية وقادرة على التحديث المستمر لمواكبة التطورات السريعة في هذا المجال. (يوسف، ٢٠٢٤، ٢٣٣)

كذلك، تنظر نظرية الحوكمة القانونية للتكنولوجيا إلى أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن تنظيمه فقط من خلال القوانين التقليدية، بل يحتاج إلى تداخل بين القانون والأخلاقيات والسياسات العامة فبعض المسائل التي يثيرها الذكاء الاصطناعي، مثل التحيز الخوارزمي والشفافية، قد لا يكون لها حلول قانونية مباشرة، بل تحتاج إلى معايير أخلاقية وتوجيهات تنظيمية ولذلك، فإن الدراسة تعتمد على هذه النظرية لتوضيح أهمية تطوير سياسات تنظيمية شاملة تأخذ في الاعتبار الأبعاد القانونية والتقنية والأخلاقية، لضمان أن يكون الذكاء الاصطناعي أداة لتعزيز العدالة وليس مصدرًا لانتهاك الحقوق.

علاوة على ذلك، تؤكد هذه النظرية أن فعالية التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي تتطلب مشاركة متعددة الأطراف، بحيث لا يقتصر التشريع على الجهات الحكومية فقط، بل يجب أن يكون هناك تعاون بين الحكومات والشركات المطورة للذكاء الاصطناعي والمجتمع المدني والخبراء القانونيين فهذه الأطراف المختلفة تمتلك رؤى متباينة حول كيفية استخدام التكنولوجيا وتنظيمها، مما يجعل التعاون بينها ضروريًا للوصول إلى أطر قانونية أكثر شمولًا وعدالة وبالتالي، فإن الدراسة تستند إلى هذه الفرضية في تحليل كيفية تحقيق هذا التعاون لضمان استخدام مسؤول وآمن للذكاء الاصطناعي. (شريطي، ٢٠٢٤، ٢٢٧)

وأخيرًا، تعتمد هذه النظرية على فكرة التنظيم الذاتي والتوجيه القانوني، حيث يمكن أن تلعب الجهات الفاعلة في صناعة التكنولوجيا دورًا في وضع معايير أخلاقية والتزامات تنظيمية خاصة بها، تحت إشراف الجهات القانونية وهذا النموذج التنظيمي يتيح للذكاء الاصطناعي التطور بحرية دون قيود تعيق الابتكار،

ولكنه في نفس الوقت يضمن وجود آليات رقابية تمنع إساءة الاستخدام لذا، فإن الدراسة تسعى إلى مناقشة مدى فاعلية هذا النموذج التنظيمي، وما إذا كان يمكن تطبيقه في أنظمة القانون الرقمي لضمان تحقيق التوازن بين حماية الحقوق وتعزيز التطورات التكنولوجية. (يوسف، ٢٠٢٤، ٢٢٩)

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

المقدمة:

شهد العالم تطوراً هائلاً في مجال الذكاء الاصطناعي، حيث بات يشكل جزءاً أساسياً في مختلف القطاعات، مثل الاقتصاد، والصحة، والأمن، والتعليم ومع هذا التقدم السريع، ظهرت تحديات قانونية وأخلاقية معقدة تتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي، من بينها قضايا التحيز في الخوارزميات، والمسؤولية القانونية عن قرارات الذكاء الاصطناعي، وانتهاك الخصوصية، فضلاً عن تأثيره على سوق العمل ومستقبل الوظائف البشرية وقد أدى هذا التوسع إلى اهتمام الباحثين والمشرعين بتطوير أطر تنظيمية وأخلاقية تضمن الاستخدام المسؤول لهذه التقنيات بناءً على ذلك، تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من زوايا متعددة، وفيما يلي عرض لابرز الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة:

أبو زيد، معتر محمد. (٢٠٢٤). "الذكاء الاصطناعي بين القانون والأخلاق: تنظيم أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي." هدفت الدراسة إلى تحليل التحديات القانونية والأخلاقية الناجمة عن تطور الذكاء الاصطناعي واقتراح إطار تنظيمي يضمن تحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي واحترام القيم الإنسانية اعتمد الباحث على المنهج التحليلي المقارن لدراسة التشريعات والسياسات المتعلقة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في مختلف الدول لم تعتمد الدراسة على عينة محددة، بل ركزت على مراجعة الأدبيات القانونية والفلسفية حول الموضوع استخدمت الدراسة تحليل الوثائق القانونية والمواثيق الدولية ذات الصلة كأداة رئيسية للبحث توصلت الدراسة إلى أن التطور السريع للذكاء الاصطناعي يفرض تحديات غير مسبقة تتطلب استجابة قانونية سريعة لضمان حماية الخصوصية، منع التحيز في الخوارزميات، وتعزيز الشفافية في اتخاذ القرارات المؤتمتة كما أبرزت الدراسة الفجوات التنظيمية في العديد من الدول فيما يتعلق بأطر الحوكمة الأخلاقية للذكاء الاصطناعي أوصت الدراسة بضرورة وضع إطار قانوني عالمي موحد لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، وإلزام الشركات المطورة بالامتثال لمعايير

أخلاقية واضحة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين الدول لوضع سياسات دولية لضبط هذا المجال المتسارع النمو.

أحمد، أبو بكر سلطان. (٢٠٢١). "أخلاقيات الذكاء الاصطناعي". هدفت الدراسة إلى استكشاف القضايا الأخلاقية التي يثيرها الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على تأثيره على الإنسان والمجتمع، كما ناقشت المخاطر المرتبطة باستخدامه غير المنضبط اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام بدراسة وتحليل الأدبيات السابقة حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي ومقارنتها بالتطورات الحديثة في هذا المجال لم يحدد الباحث مجتمعاً وعينة للدراسة، حيث اعتمد على تحليل المفاهيم النظرية تم استخدام تحليل المحتوى كأداة رئيسية لجمع البيانات من الدراسات السابقة والمقالات العلمية حول الموضوع أوضحت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى تعزيز الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بسبب الأتمتة التي تحل محل العمالة البشرية، بالإضافة إلى المشكلات الأخلاقية المتعلقة بالتحيز في الخوارزميات، والرقابة التكنولوجية، والخصوصية أكدت النتائج أن هناك ضرورة لتطوير أنظمة ذكاء اصطناعي تراعي القيم الأخلاقية والإنسانية، مع وجود إطار قانوني يضمن العدالة في استخدام الذكاء الاصطناعي أوصت الدراسة بأهمية تعزيز البحث في مجال أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وضرورة إشراك الفلاسفة والمشرعين في تصميم هذه التقنيات لضمان انسجامها مع المبادئ الإنسانية.

أودينة، خالد. (٢٠٢٤). "أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم العالي". هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الذكاء الاصطناعي على العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي من منظور أخلاقي، مع التركيز على القضايا المرتبطة بالخصوصية، النزاهة الأكاديمية، والتحيز في التقييمات المؤتمتة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمراجعة وتحليل الأدبيات ذات الصلة، مع استخدام منهج دراسة الحالة لتقييم مدى تبني الجامعات لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي شملت الدراسة عينة من السياسات التعليمية في بعض الجامعات العالمية التي بدأت في تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في التعليم استخدم الباحث تحليل الوثائق والمقابلات مع مسؤولي التعليم في بعض الجامعات كأدوات بحثية كشفت الدراسة أن الاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي في التعليم العالي يعزز من جودة التعليم

ويوفر فرصاً جديدة، لكنه يطرح في الوقت ذاته تحديات أخلاقية مثل المراقبة المفرطة للطلاب، احتمال التحيز في قرارات التقييم، والتأثير السلبي على التفكير النقدي للطلاب توصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة إلى وضع سياسات واضحة تضمن الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي في التعليم العالي أوصت الدراسة بضرورة إدماج أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المناهج الدراسية، وتوفير إرشادات واضحة للمعلمين والطلاب حول كيفية استخدامه بشكل مسؤول، مع تعزيز الشفافية في الأنظمة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في تقييم الأداء الأكاديمي.

بلقصور، مصطفى. (٢٠٢٤). "أخلاقيات الذكاء الاصطناعي." هدفت الدراسة إلى دراسة الجوانب الأخلاقية التي تحيط باستخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، مع التركيز على التحديات التي تواجه المجتمعات البشرية نتيجة التطور السريع لهذه التقنية استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمراجعة وتحليل الأدبيات السابقة حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، مع مقارنة الأطر القانونية المختلفة المعتمدة في بعض الدول لم تعتمد الدراسة على عينة بشرية، بل قامت بتحليل الدراسات السابقة والمقالات العلمية المتعلقة بالموضوع استخدم الباحث تحليل الوثائق والنصوص القانونية كأدوات أساسية لجمع البيانات أشارت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي يحمل فرصاً وتحديات على حد سواء، إذ يمكن أن يسهم في تطوير الحياة البشرية، لكنه قد يؤدي إلى انتهاكات جسيمة للخصوصية، وخلق فجوة بين الأفراد بسبب التحيزات المتأصلة في الخوارزميات أكدت النتائج أن تطوير سياسات أخلاقية واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي ضرورة ملحة، وينبغي أن تتضمن هذه السياسات مبادئ الشفافية، المساءلة، وعدم التحيز أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية، والقطاع الصناعي، والمشرعين لضمان تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي أكثر عدالة وإنصافاً، وإجراء دراسات معمقة حول الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على استخدام هذه التقنيات.

بوغالم، جمال. (٢٠٢٤). "الذكاء الاصطناعي وأخلاقياته." هدفت الدراسة إلى تحليل الإشكاليات الأخلاقية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، والتحديات التي تواجه المجتمعات البشرية في تبنيه على نطاق واسع استخدم الباحث المنهج التحليلي النقدي لمناقشة المفاهيم الأخلاقية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي

وتقديم رؤية متوازنة حول إيجابياته وسلبياته لم تشمل الدراسة عينة بحثية، حيث اعتمدت على مراجعة الدراسات السابقة والمقالات العلمية استخدم الباحث تحليل المحتوى كأداة رئيسية لجمع البيانات من مصادر متعددة حول الموضوع أشارت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى تطورات هائلة في مختلف القطاعات، لكنه في الوقت ذاته يثير قضايا تتعلق بالخصوصية، الأمان، والتلاعب بالبيانات كما أوضحت الدراسة أن هناك تفاوتاً في كيفية تعامل الدول مع التحديات الأخلاقية للذكاء الاصطناعي، حيث تتبنى بعض الدول سياسات تنظيمية صارمة، في حين لا تزال دول أخرى متأخرة في هذا المجال توصلت الدراسة إلى ضرورة تبني منهجيات شاملة لضبط استخدام الذكاء الاصطناعي أخلاقياً، مع تعزيز الشفافية والمساءلة أوصت الدراسة بضرورة تطوير معايير دولية لتنظيم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وإدراج تعليم الأخلاقيات الرقمية في المناهج الدراسية لضمان وعي الأفراد بالمخاطر المحتملة لهذه التقنية.

تياجي، أميت. (٢٠١٨). "الذكاء الاصطناعي: نعمة أم نقمة." هدفت الدراسة إلى استكشاف الجوانب الإيجابية والسلبية للذكاء الاصطناعي وتأثيره على المجتمع والاقتصاد والوظائف البشرية، مع التركيز على كيفية تحقيق توازن بين التطور التكنولوجي والحفاظ على القيم الإنسانية استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمناقشة التطورات الحاصلة في مجال الذكاء الاصطناعي ومقارنتها بتحديات العصر الحديث لم تعتمد الدراسة على عينة محددة، بل ركزت على تحليل الأدبيات السابقة والبيانات المتاحة حول تأثير الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات استخدم الباحث مراجعة الأدبيات العلمية وتحليل التقارير والإحصائيات الصادرة عن المؤسسات البحثية كأدوات بحثية رئيسية توصلت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي يمثل تقدماً تقنياً كبيراً يساهم في تحسين جودة الحياة، لكنه في المقابل يهدد الوظائف التقليدية، ويزيد من الفجوات الاقتصادية، كما يثير تساؤلات أخلاقية حول الخصوصية والمراقبة الرقمية كما أشارت النتائج إلى أن الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى تعزيز الإنتاجية وتحسين الخدمات، لكنه يحتاج إلى ضوابط قانونية وأخلاقية لضمان استخدامه بشكل عادل أوصت الدراسة بضرورة وضع

استراتيجيات حكومية للحد من التأثيرات السلبية للأتمتة، مثل برامج إعادة تأهيل العمالة المتضررة، بالإضافة إلى تعزيز البحث في تطوير ذكاء اصطناعي يتسم بالمسؤولية والشفافية.

حسن، محمد جبريل إبراهيم. (٢٠٢٤). "أخلاقيات تطبيق الذكاء الاصطناعي من الوجهة القانونية: دراسة تحليلية استشرافية." هدفت الدراسة إلى تحليل القضايا القانونية الناجمة عن تطبيق الذكاء الاصطناعي، مع استشراف مستقبل التشريعات الخاصة بتنظيم هذه التقنية، حيث ناقشت مدى كفاية الأطر القانونية الحالية لمواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الاستشرافي، حيث قام بدراسة القوانين واللوائح القائمة، مع تقديم سيناريوهات مستقبلية لتنظيم الذكاء الاصطناعي قانونياً لم تعتمد الدراسة على عينة بحثية محددة، بل قامت بتحليل القوانين الدولية والتشريعات المقارنة استخدم الباحث تحليل النصوص القانونية والقرارات القضائية ذات الصلة كأداة لجمع البيانات توصلت الدراسة إلى أن هناك نقصاً كبيراً في القوانين المنظمة للذكاء الاصطناعي، مما يؤدي إلى تحديات قانونية مثل المسؤولية المدنية والجنائية في حال ارتكاب الأخطاء، وحقوق الأفراد في مواجهة القرارات المؤتمتة كما أظهرت النتائج أن هناك تبايناً بين الدول في التعامل مع هذه القضايا، حيث طورت بعض الدول تشريعات متقدمة، بينما لا تزال دول أخرى تقتصر إلى أطر قانونية واضحة أوصت الدراسة بضرورة تطوير قوانين دولية موحدة تنظم الذكاء الاصطناعي، وتحديد المسؤولية القانونية في حال وقوع أخطاء ناجمة عن قرارات مؤتمتة، بالإضافة إلى تعزيز دور القضاء في التعامل مع القضايا القانونية الناشئة عن تطبيق هذه التقنية.

حمائل، ماجد. (٢٠٢٣). "أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في التعليم الجامعي: التحديات الجديدة والفرص الجديدة." هدفت الدراسة إلى تحليل التحديات الأخلاقية التي يفرضها استخدام الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الجامعية، ودراسة الفرص التي يمكن أن يوفرها لتحسين جودة التعليم اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تأثير الذكاء الاصطناعي في التعليم، مع استخدام دراسة الحالة لاستعراض بعض الجامعات التي بدأت بتطبيق هذه التقنية في أنظمتها الأكاديمية شملت الدراسة تحليلاً لسياسات بعض الجامعات العالمية في تبني الذكاء الاصطناعي في عمليات التدريس والتقييم استخدمت

الدراسة تحليل الوثائق والمقابلات مع مسؤولين أكاديميين كأدوات رئيسية لجمع البيانات أظهرت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يساعد في تحسين التفاعل بين الطلاب والمعلمين، لكنه في الوقت ذاته يطرح قضايا أخلاقية مثل العدالة في تقييم الطلاب، وتأثيره على التفكير النقدي، واحتمال استبدال المعلمين بالتقنيات الذكية كما أكدت النتائج أن هناك حاجة إلى وضع سياسات واضحة تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم لضمان تكافؤ الفرص بين الطلاب أوصت الدراسة بضرورة دمج الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول في العملية التعليمية، وتعزيز الشفافية في أنظمة التقييم المؤتمتة، وتوفير إرشادات واضحة للمؤسسات التعليمية حول كيفية استخدامه دون الإضرار بجودة التعليم.

درار، خديجة محمد. (٢٠١٩). "أخلاقيات الذكاء الاصطناعي والروبوت: دراسة تحليلية." هدفت الدراسة إلى تحليل التحديات الأخلاقية الناجمة عن تطوير واستخدام الروبوتات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، ومدى تأثيرها على المجتمع، خصوصاً في مجالات مثل الرعاية الصحية، الصناعة، وإنفاذ القانون اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن لمناقشة تأثير الروبوتات من منظور أخلاقي وفلسفي لم تحدد الدراسة مجتمعاً بحثياً معيناً، بل ركزت على تحليل الوثائق والتشريعات الخاصة باستخدام الروبوتات في بعض الدول المتقدمة استخدمت الدراسة مراجعة الأدبيات وتحليل النصوص القانونية كأدوات رئيسية لجمع البيانات توصلت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي والروبوتات يمكن أن يسهما في تحسين العديد من المجالات، لكنه يثير أيضاً قضايا تتعلق بالمسؤولية القانونية في حال ارتكاب أخطاء، بالإضافة إلى القلق من إمكانية استبدال الإنسان بالروبوتات في بعض الوظائف كما أظهرت النتائج أن هناك تبايناً في وجهات النظر حول مدى أخلاقية استخدام الروبوتات في مجالات حساسة مثل الطب وإنفاذ القانون أوصت الدراسة بضرورة وضع تشريعات أخلاقية تحكم استخدام الروبوتات وتضمن توافقها مع القيم الإنسانية، مع تطوير أطر قانونية واضحة تحدد المسؤولية في حال حدوث أخطاء ناجمة عن قرارات مؤتمتة.

السليطي، ظبية سعيد فرج. (٢٠٢٣). "الذكاء الاصطناعي: جهود وإنجازات دولة قطر نموذجاً." هدفت الدراسة إلى استعراض جهود دولة قطر في تطوير الذكاء الاصطناعي، من خلال تحليل

الاستراتيجيات والسياسات التي اتبعتها لتعزيز استخدام هذه التقنية في مختلف القطاعات اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمناقشة السياسات الوطنية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي لم تحدد الدراسة عينة بشرية، بل ركزت على تحليل التقارير والإحصائيات حول جهود الدولة في هذا المجال استخدم الباحث تحليل الوثائق والتقارير الصادرة عن الجهات الحكومية والمؤسسات البحثية كأدوات لجمع البيانات أظهرت الدراسة أن قطر اتبعت نهجاً استراتيجياً لتعزيز الذكاء الاصطناعي في مجالات مثل الصحة، التعليم، والاقتصاد، حيث قامت بتطوير بنية تحتية متقدمة لتشجيع الابتكار في هذا المجال كما أظهرت النتائج أن الدولة واجهت تحديات في تنفيذ هذه الاستراتيجيات، مثل الحاجة إلى تطوير كوادر محلية متخصصة في الذكاء الاصطناعي أوصت الدراسة بضرورة تعزيز برامج التدريب والتأهيل في مجال الذكاء الاصطناعي، وتكثيف التعاون مع المؤسسات الدولية لتطوير الأبحاث والابتكارات في هذا المجال.

شريطي، أسامة. (٢٠٢٤). "الذكاء الاصطناعي والتنبؤ بظاهرة الجريمة: قراءة كriminولوجية لرهانات تطبيقه في إطار العمل الشرطي." هدفّت الدراسة إلى تحليل دور الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجرائم، ومدى قدرته على تحسين أداء الأجهزة الأمنية في منع الجرائم قبل وقوعها استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة التقنيات المستخدمة في الذكاء الاصطناعي لمكافحة الجريمة شملت الدراسة تحليلاً لبعض تجارب الدول التي تبنت الذكاء الاصطناعي في أنظمتها الشرطية استخدمت الدراسة تحليل البيانات والتقارير الأمنية كأدوات لجمع البيانات أوضحت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون أداة فعالة في مكافحة الجرائم، لكنه يثير قضايا تتعلق بالخصوصية والعدالة أوصت الدراسة بوضع سياسات تنظيمية تضمن استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل عادل ومسؤول في المجال الأمني.

مناقشة نتائج الدراسات السابقة:

كشفت نتائج الدراسات السابقة عن تباين في المواقف تجاه الذكاء الاصطناعي، حيث أكدت بعض الدراسات أن الذكاء الاصطناعي يمثل قفزة تكنولوجية هائلة يمكن أن تحقق فوائد كبرى في مختلف

المجالات، لكنه في الوقت ذاته يحمل تحديات أخلاقية وقانونية يجب التعامل معها بحذر على سبيل المثال، وجدت دراسة أبو زيد (٢٠٢٤) أن الاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي يفرض تحديات غير مسبوقة تتطلب وضع إطار قانوني عالمي موحد لتنظيمه، مشيرةً إلى أن غياب التشريعات الواضحة قد يؤدي إلى انتهاك حقوق الأفراد وتعزيز التحيز الخوارزمي وفي السياق نفسه، أكدت دراسة حسن (٢٠٢٤) أن هناك نقصاً كبيراً في القوانين المنظمة للذكاء الاصطناعي، مما يؤدي إلى مشكلات قانونية تتعلق بالمسؤولية عن القرارات المؤتمتة، داعيةً إلى تطوير سياسات قانونية تواكب التطورات السريعة لهذه التقنية أما من الناحية الأخلاقية، فقد أكدت دراسة أحمد (٢٠٢١) أن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي لا تزال غير مدمجة بشكل كافٍ في مراحل تصميم وتطوير الأنظمة الذكية، مشيرةً إلى أن هناك خطراً من أن تصبح هذه التقنيات أداة لتعزيز الفجوات الاقتصادية والاجتماعية كما أشارت دراسة بلقصور (٢٠٢٤) إلى أن هناك حاجة ملحة لوضع معايير أخلاقية تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي، خاصةً فيما يتعلق بالشفافية، والمساءلة، وعدم التحيز.

أما فيما يخص تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاعات المختلفة، فقد أظهرت دراسة أودينة (٢٠٢٤) أن استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم العالي قد يؤدي إلى تحسين جودة التعليم من خلال تقديم أدوات تعليمية متطورة، لكنه يثير مخاوف تتعلق بعدالة التقييم وسرية بيانات الطلاب وفي السياق ذاته، أكدت دراسة حمايل (٢٠٢٣) أن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في التقييمات الأكاديمية قد يؤدي إلى الحد من التفاعل الإنساني وتقليل أهمية التفكير النقدي لدى الطلاب أما في المجال الأمني، فقد بينت دراسة شريطي (٢٠٢٤) أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يسهم في التنبؤ بالجرائم وتعزيز الأمن، لكنه يثير تساؤلات حول مدى عدالة هذه الأنظمة واحتمالية استخدامها في المراقبة المفرطة، مما قد ينتهك حقوق الأفراد وأكدت دراسة السليطي (٢٠٢٣) أن قطر تبنت استراتيجيات وطنية لتعزيز الذكاء الاصطناعي، لكنها تواجه تحديات تتعلق بتطوير كوادر محلية متخصصة في هذا المجال وبناءً على هذه النتائج، يتضح أن هناك إجماعاً على أهمية تطوير سياسات تنظيمية وأخلاقية واضحة لضمان الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات.

أوجه التشابه بين الدراسات:

تتقاطع الدراسات السابقة في عدة نقاط رئيسية، حيث أكدت معظم الدراسات على الحاجة إلى تنظيم قانوني وأخلاقي لاستخدام الذكاء الاصطناعي على سبيل المثال، أوضحت دراسة أبو زيد (٢٠٢٤) ودراسة حسن (٢٠٢٤) أن هناك نقصاً في التشريعات التي تحكم الذكاء الاصطناعي، مما يستدعي تطوير قوانين دولية موحدة لتنظيمه كما اتفقت دراسة أحمد (٢٠٢١) ودراسة بلقشير (٢٠٢٤) على أن الذكاء الاصطناعي قد يحمل مخاطر كبيرة تتعلق بالتحيز الخوارزمي والخصوصية، مشيرتين إلى أن هناك حاجة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي كما أجمعت الدراسات المتعلقة بالتعليم العالي، مثل دراسة أودينة (٢٠٢٤) ودراسة حمائل (٢٠٢٣)، على أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون أداة قوية لتحسين العملية التعليمية، لكنه يثير تحديات أخلاقية تتعلق بعدالة التقييم والحد من التفاعل البشري في العملية التعليمية وبالمثل، أكدت دراسة شريطي (٢٠٢٤) على أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون مفيداً في التنبؤ بالجرائم، لكنه يحمل مخاطر تتعلق بالعدالة في تطبيقه واحتمالية إساءة استخدامه ومن ناحية أخرى، ركزت دراسة السليطي (٢٠٢٣) على أهمية تبني الدول للذكاء الاصطناعي وتطوير سياسات وطنية لتشجيع الابتكار في هذا المجال، وهو ما يتقاطع مع نتائج دراسات أخرى أكدت على أهمية وجود استراتيجيات واضحة لتوجيه التطورات في هذا المجال.

أوجه الاختلاف بين الدراسات:

رغم التشابه الكبير بين الدراسات في تسليط الضوء على التحديات الأخلاقية والقانونية للذكاء الاصطناعي، إلا أن هناك اختلافات جوهرية في زوايا تناول الموضوع فقد ركزت بعض الدراسات على البعد القانوني والتنظيمي، كما في دراسة أبو زيد (٢٠٢٤) التي ناقشت ضرورة وضع إطار قانوني عالمي موحد لتنظيم الذكاء الاصطناعي، بينما ركزت دراسة حسن (٢٠٢٤) على التحديات القانونية المحددة التي تواجه الذكاء الاصطناعي، مثل المسؤولية القانونية عن القرارات المؤتمتة وعلى الجانب الآخر، اهتمت دراسات أخرى بالبعد الأخلاقي والاجتماعي، كما في دراسة أحمد (٢٠٢١) التي ناقشت المخاطر

الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي، مثل التحيز والرقابة التكنولوجية، ودراسة بلقصور (٢٠٢٤) التي ركزت على الحاجة إلى سياسات أخلاقية تضمن العدالة في استخدام التقنيات الذكية.

كما أن هناك تبايناً في مجالات التركيز بين الدراسات، حيث تناولت بعض الدراسات تأثير الذكاء الاصطناعي في مجالات محددة فقد ركزت دراسة أودينة (٢٠٢٤) على التعليم العالي، مشيرةً إلى تأثير الذكاء الاصطناعي على عملية التقييم الأكاديمي وسرية البيانات الطلابية، في حين ناقشت دراسة حمائل (٢٠٢٣) تأثيره على التفاعل التعليمي والتفكير النقدي لدى الطلاب أما في المجال الأمني، فقد ركزت دراسة شريطي (٢٠٢٤) على دور الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة، بينما ناقشت دراسة درار (٢٠١٩) تأثير الروبوتات الذكية على المجتمع والوظائف البشرية وعلى مستوى السياسات الوطنية، ركزت دراسة السليطي (٢٠٢٣) على تجربة دولة قطر في تطوير الذكاء الاصطناعي، بينما لم تتناول الدراسات الأخرى هذا الجانب بشكل تفصيلي وهذا التباين في التركيز يعكس تنوع الاهتمامات البحثية في مجال الذكاء الاصطناعي، ويوضح الحاجة إلى مزيد من الدراسات المتخصصة التي تستكشف تأثيره في مختلف القطاعات.

توضيح ما ستقدمه الدراسة الحالية مقارنة بما سبق من دراسات:

تتميز الدراسة الحالية بعنوان "أخلاقيات وتنظيم الذكاء الاصطناعي في السعودية" بأنها تقدم تحليلاً معمقاً حول كيفية تعامل المملكة العربية السعودية مع التحديات الأخلاقية والتنظيمية للذكاء الاصطناعي، مقارنةً بالدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من منظور عام أو ركزت على تجارب دول أخرى فبينما ركزت دراسات مثل دراسة أبو زيد (٢٠٢٤) وحسن (٢٠٢٤) على التحديات القانونية العالمية لتنظيم الذكاء الاصطناعي دون التطرق بعمق إلى تجارب الدول العربية بشكل خاص، تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل السياسات والاستراتيجيات السعودية في هذا المجال، بما في ذلك دور الهيئات التشريعية مثل الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) في تطوير الأطر

التنظيمية التي تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي في المملكة كما تهدف إلى تقييم مدى توافق هذه السياسات مع المعايير الدولية والتشريعات المتبعة في الدول الرائدة في هذا المجال، مما يمنح الدراسة بُعدًا تطبيقيًا مقارنةً بما لم يكن بارزًا في الدراسات السابقة.

إضافةً إلى ذلك، تسعى الدراسة إلى التركيز على الجوانب الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في السعودية، مستفيدةً من المناقشات التي طرحتها دراسات مثل أحمد (٢٠٢١) وبلقشير (٢٠٢٤) حول المخاطر الأخلاقية مثل التحيز الخوارزمي، انتهاك الخصوصية، والمسؤولية الأخلاقية للمطورين ولكن على عكس هذه الدراسات التي تناولت أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من منظور نظري عام، ستقوم الدراسة الحالية بتحليل مدى تطبيق هذه المبادئ في البيئة السعودية، مع دراسة تأثيرها على قطاعات رئيسية مثل التعليم، الصحة، والاقتصاد الرقمي كما ستتناول الدراسة تحديات الأخلاقيات في الذكاء الاصطناعي في السعودية من خلال دراسة ميدانية تهدف إلى رصد وعي الشركات والجهات الحكومية والمطورين السعوديين بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، مما يضيف بُعدًا تطبيقيًا جديدًا لهذه المسألة مقارنةً بالدراسات السابقة.

وأخيرًا، تقدم الدراسة الحالية منظورًا مميزًا حول سياسات الذكاء الاصطناعي في السعودية من حيث مواءمتها مع رؤية ٢٠٣٠، وهو جانب لم تتطرق إليه الدراسات السابقة بشكل تفصيلي فرغم أن دراسة السليطي (٢٠٢٣) ناقشت تجربة قطر في الذكاء الاصطناعي، إلا أن الدراسة الحالية تسلط الضوء على المبادرات السعودية الرائدة مثل الإستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي، ومدى نجاح المملكة في تبني سياسات توازن بين الابتكار التكنولوجي والحفاظ على القيم المجتمعية كما ستقارن الدراسة هذه الجهود مع التجارب العالمية، مما يساهم في تقديم رؤية نقدية حول مدى فعالية السياسات السعودية في تحقيق الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، وما إذا كانت هناك حاجة لمزيد من التطوير في الأطر التنظيمية الحالية لضمان توافقها مع المستجدات التقنية والأخلاقية العالمية.

قائمة المراجع

- أبو زيد، معتز محمد. (٢٠٢٤). الذكاء الاصطناعي بين القانون والأخلاق: تنظيم أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي. في أعمال مؤتمر التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي، ٩٨٤-٩٤٩.
- أحمد، أبو بكر سلطان. (٢٠٢١). أخلاقيات الذكاء الاصطناعي. مجلة القافلة، ٧٠(٤)، ٨٩-٨٢.
- أودينة، خالد. (٢٠٢٤). أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم العالي. مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، ٣، ٨٠٥-٨٢٣.
- بلقشير، مصطفى. (٢٠٢٤). أخلاقيات الذكاء الاصطناعي. مجلة التراث، ١٤(٤)، ١٨-١.
- بوغالم، جمال. (٢٠٢٤). الذكاء الاصطناعي وأخلاقياته. مجلة التواصل، ٣٠(١)، ٢٥-١٧.
- تياجي، اميت. (٢٠١٨). الذكاء الاصطناعي: نعمة أم نقمة. مجلة دراسات المعلومات، ٢١، ٢٠٨-١٩١.
- حسن، محمد جبريل إبراهيم. (٢٠٢٤). أخلاقيات تطبيق الذكاء الاصطناعي من الوجهة القانونية: دراسة تحليلية استشرافية. مجلة الفقه والقانون، ١٤١، ٣٨-٦.
- حمائل، ماجد. (٢٠٢٣). أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في التعليم الجامعي: التحديات الجديدة والفرص الجديدة. المجلة العربية للتربية النوعية، ٢٨، ٢٧٧-٢٩٨.
- درار، خديجة محمد. (٢٠١٩). أخلاقيات الذكاء الاصطناعي والروبوت: دراسة تحليلية. المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، ٦(٣)، ٢٣٧-٢٧١.
- السليطي، ظبية سعيد فرج. (٢٠٢٣). الذكاء الاصطناعي: جهود وإنجازات دولة قطر نموذجا. الثقافة والتنمية، ٢٣(١٩٠)، ١٨٣-١٦١.
- سيو، كينج. (٢٠٢٥). أخلاقيات الذكاء الاصطناعي والذكاء الاصطناعي الأخلاقي. أوراق فلسفية، (١١٦)، ٤٢-٢٥.

- شريطي، أسامة. (٢٠٢٤). الذكاء الاصطناعي والتنبؤ بظاهرة الجريمة: قراءة كriminولوجية لرهانات تطبيقه في إطار العمل الشرطي. مجلة المحترف، ١١(٤)، ٢٢٠-٢٣٥.
- عبدالحافظ، شريهان محمد توفيق. (٢٠٢٣). أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في البيئة الصحفية الرقمية: الواقع والمأمول. المجلة المصرية لبحوث الإعلام، ٨٥، ٥٩٥-٦٥٣.
- عثمان، صلاح. (٢٠٢٢). نحو أخلاقيات للآلة: تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحديات اتخاذ القرار. آفاق سياسية، ٨٨، ٣٠-٣٦.
- علي، أمل حسين عبدالقادر. (٢٠٢٤). أخلاقيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المكتبات: مراجعة علمية. مجلة كلية الآداب، ٧١، ١١-٨٦.
- علي، عيد عبدالواحد. (٢٠٢٣). أخلاقيات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم: رؤية استشرافية. مجلة الذكاء الاصطناعي وأمن المعلومات، ١، ١-٤١.
- محمد، رمضان بسطاويسي. (٢٠٢٣). أخلاقيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات. مجلة الفكر المعاصر - الإصدار الثاني، (٣٢)، ١٥٥-١٧٩.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو). (٢٠٢٤). دليل أخلاقيات البحث العلمي العربي والذكاء الاصطناعي.
- مولر، فينسينيت سي. (٢٠٢٥). أخلاقيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات. أوراق فلسفية، (١١٦)، ٤٣-٧٦.
- يوسف، نهى عبد العزيز محمود. (٢٠٢٤). أخلاقيات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي: دراسة نقدية في فلسفة الأخلاق. مجلة الجمعية الفلسفية المصرية، ٣٤(٣٤)، ٢٢٧-٢٦٨.